أم شبه ليبراليّة-إصلاحيّة، ولعلّ الاستثناء الوحيد هو لبنان كدولة، ووجود جزر صغيرة من فروع جامعات عالميّة تتمتّع بقدر من الاستقلال المنضبط ذاتيّاً في بعض البلدان العربيّة كما أشرنا سابقاً. وسواء أكان الحديث يدور عن دولة تسلّطيّة حداثيّة أم عن دولة تقليديّة، فإنَّها في كلّ الحالات ذات منحى فكري-أيديولوجي واحدي، تهيمن على سوق المعلومات، كما تهيمن على إنتاج المعرفة والمعلومات وتداولها. وما يزال هذا العلم حبيس مؤسّسات أكاديميّة خاضعة بمعظمها لقيود دولة احتكاريّة، وتفتقر إلى الحريّات الفكريّة بمستواها العالمي.

وفي شقّه النظري، ما يزال هذا العلم يواجه أيديولوجيا مغلقة إسلاميّة أو غير إسلاميّة (أو طائفيّة). أمّا في شقّ أبحاثه الميدانيّة، فما يزال علم الاجتماع يواجه تحيّزات قيميّة تعتبره «واطئ النوعيّة» في ميزان الذهن المراتبي. وبالفعل ما تزال أقسام علم الاجتماع في كثرة من الجامعات العربيّة (تستقبل الطلاب الأدنى درجة) في أنظمة تعليم جامعي شعبويّة تقبل كلّ خريجي المدارس الثانويّة في الجامعات بصرف النظر عن درجات تخرّجهم (ويصحّ ذلك على العراق والأردن وسورية ومصر، بين دول عربيّة أخرى)، وما تزال حقول كثيرة من علم الاجتماع لا تدرّس في الكثير من الجامعات العربيّة، ومنها سوسيولوجيا الدين، وسوسيولوجيا الجندر، وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعيّة، حيث هناك نحو ثلاثين حقلاً من حقول العلوم الاجتماعيّة غائبة عن مناهج الدراسة في الجامعات العربيّة.